

Distr.
LIMITED

E/CN.4/Sub.2/2002/L.14
7 August 2002

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

البند ٣ من جدول الأعمال

إقامة العدل، وسيادة القانون والديمقراطية

السيد بنغوا، السيدة بيتين، السيد ديكو، السيد دوس سانتوس ألفيس، السيد
إيدي، السيد غيسه، السيدة هامبسون، السيد كرتاشكين، السيدة كوفافا، السيدة
موتوك، السيدة أوكونور، السيد بارك، السيدة راکوتوأريسوا، السيدة ورزاي،
السيد فايسبروت، السيد يوكوتا، السيدة زروقي: مشروع قرار

٢٠٠٢/... إنشاء المحكمة الجنائية الدولية

إن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

اقتناعاً منها بأن إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب يشكل عقبة أساسية أمام احترام
هذه الحقوق،

واقتراناً منها أيضاً بأن تصديق أكبر عدد ممكن من الدول على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
الذي وضع في روما في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ (نظام روما الأساسي) يشكل ضماناً هامة لمحاربة الإفلات من
العقاب،

واقتراناً منها كذلك بأنه لا يجب وضع أي حد لتطبيق نظام روما الأساسي،

- ١ - تعرب عن اغتباطها لدخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛
- ٢ - تشجب بقوة ضمان قرار مجلس الأمن ١٤٢٢ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ حصانة مبدئية لرعايا دول لم تصدق على النظام الأساسي وتشارك في عمليات قررها أو أذن بها مجلس الأمن في سبيل الحفاظ أو إعادة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين؛
- ٣ - تحيط علما ببناء المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني باستقلال القضاة والمحامين، داتو بارام كوماراسوامي، الذي يؤكد أن شرعية المحكمة الجنائية الدولية ومصداقيتها وفعاليتها تتوقف، إلى حد كبير، على شفافية عملية انتقاء القضاة وتجردها؛
- ٤ - تدعو الدول الأطراف إلى اختيار أسلوب لترشيح القضاة يكون شفافا، بعد استشارة أعلى الهيئات القضائية والجامعية الوطنية، ويكفل تمتع هؤلاء القضاة بكفاءة عالية جدا، وبالاستقلال، كما يكفل توزيعا جغرافيا وجنسيا منصفًا، فضلا عن تمثيل النظم القانونية الرئيسية؛
- ٥ - تدعو الدول كافة إلى التصديق في أقرب وقت ممكن على نظام روما الأساسي وإلى ضمان وضعه موضع التنفيذ؛
- ٦ - تشدد على أنه يجب على الدول ألا تعوق تطبيق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن تتقيد بمبادئ النظام الأساسي، سواء أصدقت عليه أم لا؛
- ٧ - تقرر إبقاء المسألة قيد نظرها.

— — — —